ICNL
INTERNATIONAL CENTER FOR NOT-FOR-PROFIT LAW

RASED راصد

مركز الحياة
AL HAYAT CENTER

# دراسة

# "آليات تجويد العلاقة بين البرلمان والحكومة ومؤسسات المجتمع المدني"

مركز الحياة - راصد

# المجتمع المدني وبناء الثقة مع الحكومة والبرلمان

# المحتويات


| | |
|---|---|
| المقدمة | 4 |
| منظمات المجتمع المدني ونشأتها في الأردن | 7 |
| موقف الحكومة والبرلمان من منظمات المجتمع المدني | 12 |
| أثر تقارير منظمات المجتمع المدني على آداء الحكومة والبرلمان | 14 |
| موقف الحكومة والبرلمان من التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني | 17 |
| آليات بناء الثقة وتعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة والبرلمان | 18 |
| موقف منظمات المجتمع المدني من المخرجات الحكومية والبرلمانية | 20 |
| التوصيات العامة | 21 |

# 1. المقدمة

تعمل منظمات المجتمع المدني في الأردن على العديد من الأدوار المحورية في عملية تنمية المجتمع بمختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبهدف تحقيق تلك الأدوار ترتبط المنظمات بمستويات مختلفة مع صناع القرار في البرلمان والحكومة، ولهذا جاءت هذه الدراسة في ظل ما تشكله أهمية العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة والبرلمان وانعكاسها على المجتمع المحلي وعلى أداء المنظمات ذاتها.

إن أهمية تعزيز وتفعيل العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة التشريعية والتنفيذية يأتي كضرورة وطنية تساهم في تعزيز نهج التشاركية بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، لما في ذلك من ركيزة أساسية لعملية الإصلاح الشامل، وهذا من شأنه أن يسهم في إعادة بلورة الصورة التي ينظر بها للمجتمع المدني لتكون مبنية على أساس الشراكة والتعاون الإيجابي، ضمن الأطر المهنية، وأن يرى المجتمع المدني في السلطتين التشريعية والتنفيذية شريكًا موازيًا في تحقيق الأولويات الوطنية.

ومما لا شك فيه أن تطوير الأداء الحكومي والبرلماني لا بد أن ينعكس على أداء عمل مؤسسات المجتمع المدني والعكس صحيح، إذ لا بد من تناسق الأدوار وتشاركيتها بين كافة الأطراف مع إبقاء المساحة المهنية لكلٍ منهم دون أي تغولِ من طرف على آخر هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى لا بد من التأكيد على أن الدور الحيوي الذي ممكن أن يلعبه المجتمع المدني من خلال المساهمة في تطوير الخطط والاستراتيجيات وتنفيذها إذا كان بتعاون إيجابي مع السلطتين سيكون له أثرًا ملموسًا على المجتمعات المحلية، وسيحد من التحديات الممكن مواجهتها، لاسيما وأن المجتمع المدني في الأردن أصبح يمتلك عددًا من المؤسسات التي يمكن اعتبارها مرجعيات في الخبرة بمجالات اختصاصها.
وارتكازًا على ذلك جاءت هذه الدراسة بتنفيذ من مركز الحياة-راصد وبالتعاون مع المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح (ICNL)، لتكون بداية مأسّسة العلاقة وحوكمتها بين منظمات المجتمع المدني، والحكومة والبرلمان وفقًا لما تقتضيه الأولويات الوطنية.

## 1.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة بالنظر إلى أهمية العلاقة بين منظمات المجتمع المدني وصناع القرار في الأردن وأثرها على المجتمع الأردني.[1]، بالإضافة الى نوعية مجتمع الدراسة والمتمثل بمجموعة من البرلمانيين والبرلمانيات والموظفين والموظفات من عدة جهات حكومية مختلفة ترتبط طبيعة اعمالها مع منظمات المجتمع المدني، ونظراً الى العدد الكبير من منظمات المجتمع المدني التي تعمل في الأردن.

وتبرز أهمية هذه الدراسة نتيجة للإشكاليات[2] التي تواجه العلاقة ما بين الحكومة والبرلمان من جهة وما بين منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى، كما أنها توفر بيانات لأطراف العلاقة والباحثين تُسهم في تطوير العلاقة ما بين الحكومة

[1] أخو ارشيده والعيسى، اتجاهات أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو فاعلية دورها في عملية الإصلاح السياسي في الأردن، ص: 14، (2018)
[2] طوقان ودينو، تقرير واقع المجتمع المدني، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ص: 14-19، (2016)

والبرلمان وبين منظمات المجتمع المدني، حيث تشكل تحليلاً موسعاً حول طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع وصناع القرار في الأردن.

## 1.2 أهداف الدراسة

ارتكزت هذه الدراسة على تحقيق عدد من الأهداف، وهي:

1. تحليل موقف أعضاء من الحكومة والبرلمان من دور منظمات المجتمع المدني في الأردن.
2. دراسة تأثير تقارير منظمات المجتمع المدني على آداء الحكومة والبرلمان.
3. معرفة أثر التقارير الرقابية لمنظمات المجتمع المدني على أداء الحكومة والبرلمان.
4. تحليل موقف الحكومة والبرلمان من التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني.
5. بحث آليات بناء الثقة وتعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة والبرلمان.

## 1.3 المنهجية

استندت هذه الدراسة في منهجيتها على البحث النوعي، باستخدام عدد من الأدوات البحثية، وكذلك وفق مفهوم إجرائي خاص لمنظمات المجتمع المدني، حسب الآتي:

### 1.3.1 الأدوات

اعتمد فريق تدقيق البحث في هذه الدراسة على أداتين رئيسيتين في جمع وتحليل المعلومات، وهما:

أ . الإطار النظري
شمل هذا البحث مراجعة للأدبيات المتعلقة بعلاقة منظمات المجتمع المدني وصناع القرار في الأردن، وسردية تاريخية لنشأة منظمات المجتمع المدني في الأردن، والبحث حول نشأة مفهوم المجتمع المدني على المستويين العربي والعالمي.

ب. المقابلات الشخصية
تم إجراء ما مجموعه 22 مقابلة شبه منظّمة بشكل شخصي ومباشر مع فئات مختلفة من البرلمانيات والبرلمانيين والموظفات والموظفين من الجهات الحكومية ذات الارتباط بعمل منظمات المجتمع المدني، خلال الفترة الزمنية 24 تموز/ يوليو- 11 آب/ أغسطس 2022، وقد توزّعت العينة على النحو التالي:

1. 14 مقابلة أجريت مع برلمانيين وبرلمانيات من المجلس النيابي التاسع عشر.
2. ثمان مقابلات أجريت مع موظفات وموظفين من مجموعة الجهات الحكومية التالية (وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ديوان التشريع والرأي، وزارة الصناعة والتجارة).[3]

[3] انظر إلى الملحق رقم (1)

علمًا بأنه تم تنفيذ مقابلات تجريبية باستخدام مجموعة من الأسئلة المعدّة مسبقًا للتحقّق منها واختبارها، مع الإشارة إلى أن جميع أسئلة المقابلات كانت أسئلة مفتوحة، كما هو مبيّن في الملحق رقم (3) و (4).

### 1.3.2 المفهوم الإجرائي لمنظمات المجتمع المدني ضمن هذه الدراسة

إن مفهوم منظمات المجتمع المدني من المفاهيم الواسعة المختلف عليها، حيث لا يمكن تعريفه بصورة منهجية، فمن الممكن أن يشمل كافة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والمؤسسات الدينية والمؤسسات غير الربحية والجمعيات وغيرها من المؤسسات. ولمتطلبات هذه الدراسة فقد تم تحديد مفهوم منظمات المجتمع المدني في كل من الجمعيات والمنتديات ومراكز البحث ومراكز التفكير (Think Tank)، والمؤسسات غير الربحية المتعارف عليها بـِ "NGOs"، حيث أن المنظمات المقصودة لا تسعى للوصول للسلطة أو المشاركة بها كالأحزاب، وليست كالمكوّن التنظيمي للنقابات المهنية الساعية لتحقيق مصالح أعضائها، بل هي "منظمات تسعى للعمل على مساندة الأجهزة الحكومية في مختلف النشاطات داخل المجتمع، كما تسعى إلى تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، ومرجعها القانوني هو قانون الشركات وتعديلاته لعام 2021 للمؤسسات غير الربحية، أو قانون الجمعيات وتعديلاته لعام 2009 للجمعيات المرتبطة في الوزارات المختلفة وفق مجالها".

ولعدم توفر العديد من الدراسات المتعلقة بدور ونشاط منظمات المجتمع المدني في الأردن، ولبروز دورها في العقدين الأخيرين، تطلبت هذه الدراسة التركيز على العلاقة ما بين الحكومة والبرلمان وبين منظمات المجتمع المدني، مع التأكيد على قيمة وأهمية دور الأحزاب والنقابات المهنية باعتبارهما من الأركان الهامة للديمقراطية.

### 1.3.3 التحليل والصياغة

عمل فريق البحث المكوّن من ثلاثة باحثين على تحليل المقابلات وصياغة النتائج، على مدار عشرة أيام، بدءًا من لحظة جمع البيانات من خلال تسجيل الملاحظات حول كل جزئية عند إجراء المقابلات، والتي انعكست فائدتها على عملية التحليل فيما بعد، واستخدم الفريق في عملية تحليل المقابلات واستخراج النتائج وصياغتها عددًا من الأساليب، أهمها طريقة المقارنة المتواصلة، والاستقراء التحليلي، والتحليل المنطقي، وتحليل المحتوى أو المضمون، والطريقة السردية.

### 1.3.4 جلسة تحقق

أجرى فريق البحث جلسة وجاهية مركّزة بعد الانتهاء من البحث النظري وتحليل المقابلات وصياغتها واستخراج النتائج للتحقق من المخرجات، وذلك يوم الأثنين الموافق 5 أيلول/ سبتمبر 2022، وكانت مخصّصة لمنظمات المجتمع المدني في الأردن، شارك بها 18 مؤسسة من مختلف محافظات مختلفة[4]، عرض فريق البحث خلالها أهم مخرجات وتوصيات الدراسة المقدمة من الحكومة والبرلمان، وكانت منهجية الجلسة تستند على إبداء الرأي في تلك المخرجات بشكل مباشر عند ذكر كل نقطة منها، وتقديم أي تغذية راجعة على تلك المخرجات أو التوصيات وذللك لتطوير الدراسة والأخذ بكافة وجهات النظر الصادرة عن مختلف الأطراف.

[4] انظر إلى الملحق رقم (2)

### 1.4 المحددات

برزت مجموعة من المحدّدات خلال إجراء الدراسة أهمها التباين الواسع في آراء المستجيبين/ات حول موضوع الدراسة الذي تناقشه بناءً على الصورة النمطية تجاه منظمات المجتمع المدني بشكل عام، ولذا كان واضحًا لدى الباحثين وجود انطباعات مسبقة لدى بعض المستجيبين عند إجراء المقابلات معهم أو أحيانًا عند الإجابة عن بعض الأسئلة، وصعوبة التواصل مع المستجيبين وذلك بحكم طبيعة أعمالهم وارتباطاتهم، ومثال ذلك اللقاءات مع الموظفين والموظفات في الجانب الحكومي من حيث الحصول على الموافقات لإجراء المقابلات أو صعوبة تحديد مواعيد إجرائها، وقد واجه فريق البحث أيضًا تحدٍ في عملية التحليل وذلك بسبب تشابه بعض الإجابات، وهذا يشير إلى وجود إشكالية في العلاقة بين الجانبين.

## 2. منظمات المجتمع المدني ونشأتها في الأردن

يعتبر مفهوم المجتمع المدني واحد من أبرز المصطلحات التي أثير حول مفهومها ومضمونها الكثير من التساؤلات، على المستويين المحلي و العالمي، وكان هذا المصطلح قد بدأ بالانتشار في القرن الخامس، لاسيما في كتاب السياسة للفيلسوف أرسطو وما أثير حوله من تعليقات ونقاش[5]، وتم تداول هذا المفهوم في أوروبا خلال القرن ال 17 مع نشوء الديمقراطيات التي أقيمت على أنقاض الأنظمة السياسية التي كان يسودها الحكم المطلق، ونفوذ الكنيسة، وهيمنة الإقطاع، واعتبر حينها بعض المفكرين أن الحركة المجتمعية هي النسق الأفضل للوقوف ضد مخاطر الاستبداد السياسي، وخلال مسيرة تطور المفهوم اعتبر ما كتبه الفيلسوف هيجل في مؤلفه (مبادئ فلسفة الحق) بداية لتبلور المفهوم الحديث للمجتمع المدني سنة 1812، بإشارته فيه إلى أن "المجتمع المدني يقع بين الأسرة والدولة، وأنه يتكون من الأفراد والطبقات والجماعات والمنظمات، وتنظم كلها داخل القانون المدني".فيما ورد المفهوم في الفكر الماركسي لدى الفيلسوف كارل ماركس، كسلاح في مواجهة السلطة الشمولية، اما الفيلسوف أنطونيو غرامشي، فقد اعتبره ساحة للتنافس الإيديولوجي، بقوله إن "المجتمع المدني هو مجموعة من البنى الفوقية، مثل النقابات، والأحزاب، والصحافة، والمدارس، والكنيسة، ويفصل بين أدوار ومهام المجتمع المدني ووظائف الدولة"، وفسّر المفكر الألماني (هابرماس) وظائف المجتمع في مفهوم "غرامشي" بأنها تعني الرأي العام غير الرسمي، أي الذي لا يخضع لسلطة الدولة.[6]

ونتيجةً للاهتمام الذي ناله مفهوم المجتمع المدني من المفكرين والباحثين المعاصرين في الغرب والعالم العربي، فقد شهد العالم اتساع لدور المجتمع المدني، وتحولًا بارزًا في أدوار شركاء التنمية، تمثّل على شكل مسؤوليات أصبحت تطلب من مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية، فلم تعد الحكومات هي المسؤولة الوحيدة، وهذا أدى لوجود عدة تعريفات للمجتمع المدني، حيث عرفه الباحث في العلاقات الدولية، برتراند بادي بأنه: "كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع دون تدخل أو وساطة من الدولة". بينما عرفه المفكر العربي عبد الغفار شكر بأنه "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف".[7]

أما اصطلاحًا فإن مصطلح (المجتمع المدني) يشير إلى أنه "عبارة عن مجموعة من البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات

[5] الغيلاني، محمد، محنة المجتمع المدني، مفارقات الوظيفة ورهانات الاستقلالية، دفاتر وجهات نظر، رقم(6)، (2005)
[6] الجنحاني، الحبيب، العولمة والفكر العربي المعاصر، ص: 18، (2003)
[7] شكر، عبد الغفار، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، سلسلة حوارات لقرن جديد، ص:43، (2003)

الاجتماعية في المجتمع ويحدث ذلك بصورة ديناميكية مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة".[8]

إن مفهوم المجتمع المدني ليس مصطلحًا علميًا يمكن بالتالي تعريفه بصورة منهجية كما هو حال الديمقراطية، بل هو مجرد تعبير لغوي يكتنفه الكثير من الغموض من حيث شموليته وشروطه ومتطلباته وأهدافه ووظائفه الشاملة وغير المحددة، وبالنتيجة فهو قابل لتفسيرات مختلفة حسب ارتباطه الفكري والفئوي والطبقي. كما أنه ليس المصطلح الوحيد الوحيد للتعبير عن منظمات المجتمع المدني، فهناك مصطلحات وتعبيرات أخرى يجري تداولها للإشارة إلى هذا النوع من المنظمات، وذلك أيضًا يفسر بسبب اختلاف السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والقانونية بين الدول، ولهذا جرى استعمال مصطلحات متعددة مثل مصطلح "المنظمات غير الربحية" حيث يكثر استخدامه في كندا والولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الأوروبية،[9] وهناك مصطلح المنظمات الأهلية الذي جرى استعماله في الدول العربية، وهناك كذلك مصطلح "المنظمات التطوعية" إذ يستعمل من قبل بعض المنظمات الدولية الحكومية للإشارة إلى هذا النوع من المنظمات.[10]

إن مفهوم المجتمع المدني في نطاق الفكر العربي لم يُعرف بحد ذاته، لكنه جاء بعدة سبل منها الاهتمام المتزايد الذي لاقته مؤلفات المفكرين في الوطن العربي ومن بينهم "غرامشي" بعد سبعينيات القرن العشرين، وتبعًا لذلك فقد لوحظ ازدياد الاهتمام بهذا المفهوم وتسرّبه إلى الفكر العربي خلال ثمانينيات القرن العشرين وتحديدًا في أقطار المغرب العربي[11]، ويلحظ على إثر ذلك على سبيل المثال، تصدّر المملكة المغربية للدول العربية من حيث عدد منظمات المجتمع المدني التي يصل عددها إلى حوالي (200) ألف مؤسسة عام 2022[12]، وتليها الجزائر بما يقارب (110) آلاف مؤسسة عام 2017[13]، ومن ثم مصر التي يوجد فيها حوالي (50) ألف مؤسسة مجتمع مدني عام 2019.[14]
لكن يبدو أن المقاربة العربية للحالة الأوروبية لمفهوم المجتمع المدني لم تقارب الواقع العربي بشكل كامل، فرغم الحديث العربي المتزايد عن مجتمع مدني عربي إلا أنه من الصعب أن نجد مجتمعًا مدنيًا في المنطقة العربية قادرًا على فرض إرادته أو رغباته أو تأثيره على قرارات الدولة كما هو في الحالة الأوروبية، بمعنى آخر أنه من الصعب أن نجد مجتمعًا مدنيًا في المنطقة العربية مستقلًا عن الدولة وقادرًا على التأثير فيها.[15]
أما على مستوى الأردن فمع إعلان إمارة شرق الأردن عام 1921، كانت أول إشارة إلى الجمعيات في القانون الأساسي عام 1928 الذي يعتبر الدستور الأول للدولة الأردنية الحديثة[16]، فقد نص هذا الدستور على أنه "لجميع الأردنيين الحرية في الإعراب عن آرائهم ونشرها وأن يعقدوا الاجتماعات معًا وأن يؤلفوا الجمعيات ويكونوا أعضاءً فيها طبقًا لأحكام القانون".[17]

لكن ذلك لم يمنع حدوث تطورات على صعيد المجتمع المدني تسبق صدور القانون الأساسي للدولة الأردنية الحديثة عام 1928، فقد أخذت مشاركة المجتمع المدني تأتي على شكل جماعات تتشكل طوعيًا مستقلة ذاتيًا، وأن الشكل الغالب لهذه الجماعات هي الأحزاب السياسية، وقد تأخذ أشكالاً أخرى مثل النقابات والأندية والجمعيات. وظهر ذلك في تأسيس

---

[8] بطاطو، حنا، العراق ج 1، منشورات فرصاد، (2006)
[9] السعدي، وسام، المنظمات الدولية الغير حكومية، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، ص: 5، (2001)
[10] عامر عياش وأديب جاسم، دراسة قانونية: دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، ص:4
[11] جميل، حسن، حقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب الثقافة القومية (1)، (2001)
[12] العلوي، محمد، الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني في المغرب تحت مجهر المحاسبة، صحيفة العرب، متاح على الرابط: https://b.link/xtw095
[13] سلمى كوندة، المجتمع المدني والعمل التطوعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، ص: 138، (2020)
[14] علي، هويدا، واقع العمل الأهلي في مصر، دراسات في حقوق الإنسان، ص: 2، (2019)، متاح على الرابط: https://b.link/v0yj0r
[15] النجار، باقر، ورقة عمل المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح، المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، الندور الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، ص: 55-67 ، (2004)
[16] الأردن في خمسين عاماً (1921-1971)، وزارة الثقافة والإعلام، 1972، ص: 88-90
[17] القانون الأساسي لشرق الأردن لسنة 1928، ديوان التشريع والرأي، متاح على الرابط: https://b.link/yc7c16

أول حزب في الأردن عام 1921، وهو حزب الاستقلال بقيادة رشيد طليع. كما وتفيد المعلومات أن أول نادي رياضي أسس عام 1928، وهو نادي الأردن[18]، فيما كان تأسّست أول جمعية في عام 1932، وهي جمعية الإخاء الأرثوذكسية[19].

ومنذ ذلك الحين بدأت تتسارع الأحداث بشكلٍ متسلسل، ما أفرز عددًا من النتائج، لعلَ أهمها إصدار أول تشريع خاص في منظمات المجتمع المدني عام 1936 وهو قانون الجمعيات الذي نظم تسجيلها وأنظمتها السياسية والاجتماعية[20]، وفي عام 1944 تأسّست جمعية التضامن النسائي الاجتماعي، وصدور قانون الدستور الأردني عام 1947، الذي جاء ما بعد استقلال الأردن عام 1946، وقد نص هذا القانون في المادة 18 على أنه "للأردنيين حق الاجتماع وتكوين الجمعيات في حدود القانون". وكذلك ظهور عدد من الأحزاب السياسية او الجمعيات مثل تنظيم الإخوان المسلمين عام 1945 والذي سُجل ك "جمعية"[21] والحزب الشيوعي الأردني 1951 وحزب التحرير 1952 وحركة القوميين العرب 1952، والحزب الوطني الاشتراكي 1954 الذي شكل ما سمي آنذاك بالحكومة الوطنية عام 1956 برئاسة دولة السيد سليمان النابلسي، وفي ذات العام صدر قانون الأحزاب الأول للدولة الأردنية[22]، كما وتأسّست أول نقابة في الأردن عام 1951 وهي نقابة المحامين[23]، تلتها نقابة المعلمين عام 1952.[24]

وكذلك من أبرز ما أفرزته تلك السلسلة أيضًا صدور قانون التنمية الاجتماعية حيث شكّلت بموجبه أول وزارة للتنمية المجتمعية عام 1949، والتوسع في المادة المخصّصة للجمعيات ضمن الدستور الأردني الحديث الذي جاء عام 1952 والمعمول به إلى يومنا هذا، بالنص في المادة 16 على أنه "(1) للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون. (2) للأردنيين حق تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على ان تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور. (3) ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها"، وفي العامين 1965 و 1966 صدر قانون الجمعيات الخيرية وقانون الجمعيات والهيئات التطوعية.[25]

وصولاً إلى القرن الحادي والعشرين والذي يشهد الربع الأول منه تطورًا في الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاع الخاص، وإن كانت بعض المؤشرات تدل على تدني المساهمة في هذا المجال، إلا أن هذه المرحلة تشهد مساهمات من القطاع الخاص في دعم العمل التطوعي ومساندة جهود جماعية وفردية وجهود المؤسسات المدنية والأهلية في العمل

---

[18] أول نادي لكرة القدم، أرث الأردن، متاح على الرابط: http://www.jordanheritage.jo/football-club/

[19] كراجة، سائد، شيطنة المجتمع المدني، جريدة الغد، متاح على الرابط: https://b.link/11n1r3

[20] قانون الجمعيات لسنة 1936، ديوان التشريع والرأي، متاح على الرابط: https://b.link/eeha8a

[21] الشرفات، سعود، التجربة الهجينة للإخوان المسلمين في الأردن "بين الأبعاد الدينية والاعتبارات السياسية"، مركز ستراتيجيكس، متاح على الرابط: https://b.link/e1atid

[22] تاريخ الحياة الحزبية في الأردن، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، متاح على الرابط: https://b.link/e4o3y5

[23] المقداد، محمد، تقييم فعالية أداء النقابات في الأردن، ص: 13، (2012)، متاح على الرابط: https://journals.ju.edu.jo/JJSS/article/download/3519/5278

[24] العودات، محمد، نقابة المعلمين في الأردن 70 عاما على التوجس والتهميش، مقالات، الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة، (2021)، متاح على الرابط: https://b.link/g6vk5l

[25] المادة 16 من الدستور الأردني لعام 1952 بالصيغة التي وقعها في تاريخ 1 كانون الثاني / يناير 1952م، منشور فيسبوك، متاح على الرابط: https://b.link/wcvxyn

التطوعي[26]، وتبرز تلك المساهمات بالعادة من المؤسسات والشركات الكبرى، ومن بينها على سبيل المثال شركات الاتصالات[2827] والتعدين[29] والقطاع المصرفي.[3130]

ويشهد هذا الربع فاعلية لدور منظمات المجتمع المدني تجاه عملية الإصلاح السياسي في الأردن، يتمثل ذلك بوجود برامج واضحة وواقعية لمنظمات المجتمع المدني في مجال الإصلاح، ومن بينها القيام بنشاطات اجتماعية وتثقيف الناخبين والمواطنين بشكل عام حول النظام السياسي والانتخابي وتشكيل القيم السياسية العامة، ومشاركة وتفاعل معها جيدين من قبل فئات متعدّدة من المجتمع كالشباب والنساء وذوي الإعاقة، ويرى البعض أن منظمات المجتمع المدني الفاعلة هي الآن الأقدر على التأثير في عملية الإصلاح السياسي على مستوى الساحة السياسية وبشكل إيجابي، وتمتلك تأثير مرتفع بالتأثير في الرأي العام المحلي وتحديداً في القضايا المتعلقة بالإصلاح السياسي، كما يعتقد البعض من أعضاء منظمات المجتمع المدني أن للمنظمات الدولية تأثيرًا على عمل منظمات المجتمع المدني في الأردن، وغياب لسياسات متكاملة ومتماسكة تشكل مرجعية منظمات المجتمع المدني.[32]

في الوقت الحاضر يحكم ويرتبط بشكل مباشر عدد من التشريعات عمل منظمات المجتمع المدني في الأردن، وهي الدستور الأردني وتعديلاته لعام 2022، وقانون الشركات وتعديلاته لعام 2021، وقانون الجمعيات وتعديلاته لعام 2009، وقانون الاجتماعات العامة وتعديلاته لعام 2011، كما وتعرف غالبية المنظمات في الأردن كـ "جمعيات"، ولها مجموعة من الخصائص الأساسية، بدءًا من وجوب التسجيل في سجل الجمعيات[33] بعد الحصول على موافقته، وأن تضم على الأقل سبعة أعضاء لكي تكون قانونية، وبعد التسجيل يتم إسناد الجمعية إلى وزارة مشرفة ومراقبة وفقاً لاختصاص الوزارة بما يتوافق مع أهداف ونشاط الجمعية.

وفقًا لنشأة الدولة الأردنية الحديثة وانطلاقًا من إمارة شرق الأردن عام 1921 يمكن تقسيم منظمات المجتمع المدني في الأردن إلى أربعة أجيال تتمثل فيما يأتي:[34]

الجيل الأول: مؤسسات العمل الخيري والعمل الكفاحي (1921-1948) تزامن مع بداية تشكل المجتمع الأردني الحديث وتمأسس الدولة.

الجيل الثاني: مؤسسات الخدمات والرعاية الاجتماعية والمنظمات العقائدية (1948-1967) تزامن مع ظهور النقابات والأحزاب العقائدية وبداية تشكل ملامح المجتمع المدني المعاصر.

---

[26] الدرعاوي، سلامة، مبادرات القطاع الخاص، جريدة الرأي، متاح على الرابط: https://b.link/idu5wu

[27] مسؤولية ريادة الاعمال، الموقع الإلكتروني لشركة زين الأردن، متاح على الرابط: https://www.jo.zain.com/arabic/Pages/cer.aspx

[28] المسؤولية المجتمعية، الموقع الإلكتروني لشركة أورنج الأردن، متاح على الرابط: https://www.orange.jo/ar/csr/pages/default.aspx

[29] المجتمع المحلي، الموقع الإلكتروني لشركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة، متاح على الرابط: https://b.link/9a8w7w

[30] الاستدامة، الموقع الإلكتروني للبنك العربي، متاح على الرابط: https://b.link/rmgyus

[31] المسؤولية المجتمعية، الموقع الإلكتروني لبنك الأسكان: متاح على الرابط: https://hbtf.com/ar/communities

[32] (مرجع سابق)، أخو رشيدة والعيسى، اتجاهات أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو فاعلية دورها في عملية الإصلاح السياسي في الأردن، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 45، العدد 1، ص: 113-118

[33] سجل الجمعيات: جهة مستقلة، ترتبط في وزارة التنمية الاجتماعية، تتم إدارته بواسطة مجلس إدارة يتكون من 11 عضواً من وزارات وجهات رسمية مختلفة، وأربعة ممثلين عن المجتمع المدني يتم تعيينهم بواسطة مجلس الوزراء، ويرأس السجل وزير التنمية الاجتماعية.

[34] مرجع سابق، الطويسي، باسم، مكانة العمل التطوعي في مؤسسات المجتمع المدني الأردني: دليل مؤشرات المجتمع المدني الأردني، ص: 29-37، (2011)

الجيل الثالث: مؤسسات التنمية والتمكين (1967-1979) تمثل في فترة النمو واتساع المجال المدني العام بالتزامن مع ظاهرة الانفتاح السياسي.

الجيل الرابع: المؤسسات والمنظمات الفوقية والرقابية (1990 - إلى يومنا هذا) وفي هذا الجيل كانت فترة ازدهار المجتمع المدني وبلوغه مكانة واضحة، وتمكنه من لعب المزيد من الأدوار كشريك للحكومة والقطاع الخاص، وخلال الجيل الرابع هذا ازداد عدد الجمعيات إلى ما يقارب 6667 جمعية.[35]

وخلال النصف الأول من العام 2022 صنفت منظمة بيت الحرية "فريدوم هاوس" الأردن بِـ "غير الحر" بسبب العقبات الهيكلية أمام حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير[36]، إذ أنها لا تحظى بمساحة من الحرية التي يجب أن تتمتع بها وفق الشرعة العالمية لحقوق الإنسان وخاصة الحق في التنظيم والتجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير، كما أدى عدم استقرار التشريعات لاسيما المرتبطة في قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي إلى إضعاف مكانة الحركات الاجتماعية والعمالية في الأردن. أيضًا نتيجة تداعيات جائحة كورونا العالمية، كان على منظمات المجتمع المدني مواجهة العديد من التحديات المتمثلة بداية في الانتشار الواسع للفيروس، وما نتج عن ذلك من عواقب اجتماعية واقتصادية عالمية ومحلية، إضافة إلى مواجهة القيود التي فرضتها الحكومة الأردنية بعد تفعيل قانون الدفاع في المملكة، الذي وسّع من سلطة الدولة، وضيّق نطاق الحريات الفردية والجماعية من أحزاب ونقابات وجمعيات في الفضاء المدني. كما أن غياب آليات التنسيق والتنظيم بين ممثلي الحكومة وممثلي منظمات المجتمع المدني، وغياب التنسيق بين منظمات المجتمع المدني نفسها يعيق التعاون والتشارك في تنفيذ نشاطات ومشاريع مشتركة من شأنها أن تصب في مصلحة الدولة.[37]

[35] سجل الجمعيات، وزارة التنمية الاجتماعية، متاح على الرابط: http://www.societies.gov.jo/Default/Ar

[36] مؤشر منظمة بيت الحرية "فريدوم هاوس"، (2022)، متاح على الرابط:
https://freedomhouse.org/country/jordan/freedom-world/2022

[37] القضاه، هديل، جهود منظمات المجتمع المدني في التنمية وتعزيز حقوق الإنسان، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية، ص: 5، (2021)

## 3. موقف الحكومة والبرلمان من منظمات المجتمع المدني

يحيط عمل منظمات المجتمع المدني الأردنية الكثير من المعيقات، بعضها يعود للتشريعات الناظمة لعملها، وبعضها الآخر لممارسات تقوم بها بعض المؤسسات الحكومية خارج نطاق القانون، حيث صُنفت مساحة المجتمع المدني في الأردن على أنها "معوقة"[38]، وهذا يدل على أن الفضاء المدني متنازع عليه بشدة من قبل أصحاب السلطة الذين يفرضون مجموعة من القيود القانونية والعملية ذات العلاقة بالحقوق الأساسية، ويعتبر موقف الحكومة السلبي تجاه منظمات المجتمع المدني واتهامها لها بالفساد وحيازة رؤوس الأموال وتوفير قاعدة لجهات أجنبية معادية وخلق مشكلات اجتماعية، أحد أهم الأسباب التي تعيق عمل منظمات المجتمع المدني بشكل فاعل.[39]

وخلال إجراء هذه الدراسة وبالمقارنة مع الدراسات السابقة حول هذا الأمر فقد تباينت انطباعات المستجيبين/ات من الممثلين للجهات الحكومية، والبرلمانيات والبرلمانيين حول دور منظمات المجتمع المدني، وأثرها في تنمية مجتمعاتها المحلية، فبالرغم من توافق بعض المستجيبين/ات على أهمية دور هذه المنظمات بوصفه دورًا إيجابيًا وفاعلًا، إلا أن هناك شريحة أكدت على عدم وضوح هذا الدور وغياب الشفافية عن نهجها، والتحفظ على مهنية بعض المنظمات، ووجود تباين في الأولويات بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات صنع القرار في المملكة.

غالبية المستجيبين/ات أكدوا أن لمنظمات المجتمع المدني دورًا هامًا وداعمًا للجهود الحكومية لاسيما في الأهداف التي يتقاطع فيها الجانبين، معتبرين أن ما تقدمه من مشاريع وبرامج وأنشطة يشكّل رافدًا للجهود الحكومية، الموظف الحكومي ع.ع. قال "تعتبر منظمات المجتمع المدني رافدًا كبيرًا للحكومة وتتحمل أعباءً كثيرة عن الحكومة وخاصة تلك المنظمات التي تعنى بالفئات المهمشة كالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، ولذا تعتبر رديفًا مهمًا للحكومة".

في المقابل تحفّظ بعض المستجيبون/ات على طبيعة دور هذه المنظمات، منذ تأسيسها بدايةً والغاية منها، الموظف الحكومي م، ع. قال إنه "من المفترض أن تلعب منظمات المجتمع دورًا في عملية التنمية بالمجتمع، ولكن للأسف عندما نقارن حجم التمويل الذي يدخل الأردن، لاسيما بعد الأزمة السورية الذي يتجاوز مئات الملايين، وإذا أخذنا هذا بالمقارنة مع المشاريع التي تستهدف التنمية المجتمعية نجدها ضئيلة"، هذا الرأي تقاطع مع رأي النائب في البرلمان الأردني ع.م. الذي قال إن "الانطباعات رمادية، إذ أنّني أرى أن بعض تلك المنظمات بعيدة عن الواقع وبحاجة لمراجعة وفهم وتدقيق".

وعن دور المنظمات في خدمة المجتمع المحلي، فقد أجمع المستجيبون/ات على الدور الإيجابي الذي تلعبه المنظمات في مجتمعاتها وإن كان محدودًا مع ضرورة تعزيز وزيادة الجهود المبذولة في هذا السياق، الموظفة الحكومية م.هـ. قالت "بالتأكيد من خلال المشاريع التي تقوم بها المنظمات، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في طبيعة عمل المنظمات نفسها فليس كلها تقوم بدور في تنمية المجتمع" وأن دورها "في تنمية المجتمع المحلي من خلال الاهتمام بالفئات المختلفة في المجتمع ولذلك يعتبر دورها إيجابي"، بدوره قال النائب هـ.ز. "نعم تلعب دور إيجابي في بعض المفاصل، ولكن يجب أن تذهب إلى الأطراف والمحافظات لتمكين المرأة والشباب"، هذا الرأي تقاطع مع رأي النائب في البرلمان الأردني، ص.ع. الذي قال إن "دورها متوسط، وفي بعض الحالات تسيء عندما تسعى لتعديل القوانين إذ أن هناك جهات تسعى لتدمير المجتمع وهذا ينعكس سلبًا على الأمن المجتمعي".

---

[38] تقارير سيفيكوس الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة حول فضاء المجتمع المدني، (2018)، متاح على الرابط: https://b.link/0e2x7k

[39] (مرجع سابق)، القضاه، هديل، جهود منظمات المجتمع المدني في التنمية وتعزيز حقوق الإنسان، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية، ص: 5، (2021)

وحول نقاط الخلاف بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات صنع القرار، فقد تجنب غالبية المستجيبون/ات وصف الواقع بوجود خلافات جوهرية، مؤكدين وجود نوع من التوافق في بعض الأهداف مع المنظمات، مع ضرورة أن يدرك كل طرف دوره ويلتزم به، وهو ما قاله الموظف الحكومي ع.خ. بقوله "على الأغلب لا يوجد نقاط خلاف كثيرة ولكن هنالك اختلاف في طبيعة الأولويات التي تنفذها منظمات المجتمع المدني عن تلك التي تنفذها الحكومة والتي احيانًا تكون مختلفة ويعود ذلك الاختلاف تبعًا للتحديات التي تواجه الحكومة والتي قد لا تشكل أولوية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، وأحيانًا هنالك بعض المنظمات تلعب دور سياسي غير مطلوب منها ولكنه فقط مطلوب من الأحزاب ولذلك أحيانًا يتداخل عملها مع عمل الأحزاب". بدوره قال النائب م. س. "لا يوجد خلافات مع منظمات المجتمع المدني سوى في بعض القوانين التي تريد بعض المنظمات تعديلها وهذا التعديل لا يتوافق مع الدستور".

## 4. أثر تقارير منظمات المجتمع المدني على آداء الحكومة والبرلمان

تزايد الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني في الأدرن خلال الربع الأول من القرن الواحد والعشرين، من خلال العمل على برامج الدعم الاجتماعي، وتطوير آليات مختلفة لزيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان وتبني النهج الديمقراطي، وكذلك على عدد من القضايا، مثل تحقيق التنمية المستدامة، وتمكين الشباب، والقضاء على الفقر، والعمل اللائق، وحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق الطفل، وتطوير الحياة السياسية، وهذه الأخيرة فقد كان لمنظمات المجتمع المدني مساهمات سبقت صعود العديد من الحركات السياسية في الأردن، تمثلت من خلال عملها وتركيزها على تعزيز مفاهيم الديمقراطية والحرية والشفافية والمساءلة، ومن بينها مركز الحياة-راصد[40]، الذي تعد تطوير الحياة السياسية في المملكة أحد أهدافه الأساسية، ويصدر عنه عدد من التقارير الدورية عبر برامج الإصلاح البرلماني والإصلاح الحكومي والإصلاح الانتخابي وغيرها من البرامج والمشاريع التي يقوم بتطبيقها، حيث يسعى من خلالها لتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية والمشاركة الشعبية، وتطوير مؤشرات ومنهجيات السلامة والمراقبة الانتخابية والبرلمانية وأدواتهما[41][42]، كما وهناك عدد من المنظمات أو المراكز البحثية التي تصدر تقارير ولكن بشكل غير دوري أبرزها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية[43]، ومركز مؤشر الأداء[44]، ومركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية[45].

ولاختلاف طبيعة ومحتوى تلك التقارير المعدّة، تم تحليل هذا البند لكل جانب على حدا، وجاء التحليل كما يلي:

أ- أثر تقارير منظمات المجتمع المدني على المؤسسات الحكومية

اعتبر المستجيبون/ات عن الجهات الحكومية بالإجماع، أن التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني لمراقبة وتقييم الأداء الحكومي، قد ساهمت في تحسين وتحفيز تنفيذ الحكومة لالتزاماتها، ما ينعكس بطبيعة الحال على تطوير التشريعات الصادرة عن الحكومة، كذلك نجحت التقارير في تعزيز شفافية الأداء الحكومي وإن كان بنسبةٍ محدودة، وأن الجهات الحكومية تأخذ بعض هذه التقارير على محمل الجد، وهو ما أكدته الموظفة الحكومية م.ط. "طبعًا، أكيد كان هنالك أثر للتقارير في تحسين وتحفيز مستوى تنفيذ الالتزامات، حيث تعتبر مدخلًا رئيسًا لاتخاذ القرارات وتأخذها الحكومة بعين الاعتبار وبناءً عليها يتم تطوير التشريعات، وساهمت هذه التقارير في تحسين مستوى الشفافية الحكومية، ولكن يعتمد ذلك على طبيعة وقوة التقارير ومخرجاتها".

وحول أثر تقارير منظمات المجتمع المدني على تعزيز وتطوير الأداء الحكومي، كان هناك تباين لآراء المستجيبين/ات من الجهات الحكومية، بينهم من يعتقد أن لهذه التقارير دورًا هامًا ومحوريًا في تحديث القطاع العام، وتطوير الأداء الوظيفي للكوادر العاملة في الحكومة، من خلال مشاريعها وتقاريرها الدورية الهادفة لتقييم الأداء الحكومي. وهناك من اعتبر أن هذه المنظمات تضطلع بعمل موجّه بأجندات لا تتلائم وقيّم المجتمع المحلي، وتقوم في نشر مخرجاتها خارجيًا وليس على المستوى المحلي بين المواطنين والإعلام الأردني، وهو ما أشار له الموظف الحكومي م.ح بقوله، "الكثير من تقارير

[40] مركز الحياة-راصد: مؤسسة مجتمع مدني أردنية تهدف إلى تعزيز المساءلة والحاكمية والمشاركة وتقبل الآخر، ضمن إطار مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون مع الأخذ بالاعتبار إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في السياسيات والخطط العامة.

[41] (مرجع سابق)، القضاه، هديل، جهود منظمات المجتمع المدني في التنمية وتعزيز حقوق الإنسان، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية، ص: 7-24، (2021)

[42] الموقع الالكتروني لمركز الحياة راصد، متاح على الرابط: https://b.link/g1950j

[43] الموقع الإلكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط: https://jcss.org/about-the-center/

[44] الموقع الإلكتروني لمركز مؤشر الأداء، متاح على الرابط: https://al-adaa.net/performance-management/

[45] الموقع الإلكتروني لمركز الفينيق للدراسات الإقتصادية والمعلوماتية، متاح على الرابط: https://phenixcenter.net/

منظمات المجتمع المدني يفتقد للشفافية ويراعي اتجاهات المانحين، لأن تلك المنظمات غير مستقلة في قراراتها وتوجهاتها، وتنفذ دراسات وتقارير بما يتناسب وتوجيهات تلك الدول".

الموظف الحكومي ع.ع. قال "لا أعتقد أنها ذات تأثير كبير وذلك لعدم اهتمام الحكومة بشكلٍ كافٍ بتوصيات تلك التقارير، وفي المقابل الكثير من المواطنين/ات لا يهتمون بتلك التقارير. والكثير من هذه التقارير لا تعمّم على نسبة كبيرة من المواطنين، على الرغم من ذلك هنالك التقارير التي يصدرها راصد، والتي تتضمن الكثير من الإحصاءات قد يكون لها أثر في تسليط الضوء على الأداء الحكومي وتوضيحه للمواطنين".

وعن أثر تقارير منظمات المجتمع المدني على علاقة المواطنين/ات بالحكومة، فقد تباينت آراء المستجيبين/ات في هذا السياق، بين من يشيد بها كأداة لتعريف المواطنين/ات بالقضايا الهامة، من خلال البيانات والحقائق الموثّقة التي تقدمها، وبين من يقلل من هذا الأثر، الموظفة الحكومية ك.ح. قالت "نعم، لأنها تعطي صورة عن الأداء الحكومي تقدمها للمواطنين وتبيّن لهم مستوى تنفيذ الحكومة لأعمالها". في المقابل قال الموظف الحكومي ع.خ، "لا أعتقد بأن لها تأثير مباشر وذلك لأن علاقة المواطنين بالحكومة تحكمها قضايا أخرى كأداء الحكومة نفسه ومستوى الخدمات التي تقدمها، وللأسف الكثير من التقارير التي تصدرها المنظمات لا يطلع عليها الكثير من المواطنيين، ولكن ممكن أن تقوم هذه التقارير بتحسين أداء الحكومة في بعض الجوانب التي تثيرها تقارير مؤسسات المجتمع المدني".

أما عن دور تلك التقارير في توسيع هوامش الحريات والحقوق العامة، فقد أجمع المستجيبون/ات على الدور الإيجابي الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في هذا السياق، من خلال التوصيات التي تخلص إليها تقاريرها لاسيما فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والمرأة والمشاركة السياسية، الموظف الحكومي ر.ح. قال "أكيد وخصوصًا تلك المنظمات التي تعمل على التوعية والتثقيف وتدريب المواطنين على حقوق الإنسان والمشاركة السياسية وحقوق المرأة ونحن كوزارة نشترك مع المنظمات في نفس الهدف في عملية تعريف المواطنين بالحقوق والواجبات وتعريفهم بالقوانين والدستور وبالمواثيق الدولية المتعلقة بالحريات وحقوق الإنسان".

في المقابل اعتبر الموظف الحكومي م.ح. بأنه "نعم تلعب دور ولكن للأسف أغلب منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجالات الحرية والحقوق العامة صوتهم مسموع أكثر من تلك المعنية بقضايا التنمية والفقر والبطالة، والعاملين في تلك المنظمات لديهم تواصل بالعالم الخارجي أكبر من الجهات الاخرى من خلال تقديم تقارير لتلك الجهات الدولية والتي تحاول في عملية تبني التوصيات والمساهمة في مشاريع تؤدي لتوسيع هوامش الحريات".

وفيما يتعلق بمدى متابعة المؤسسات الحكومية للتقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني، فقد أجمع المستجيبون/ات على متابعة مؤسساتهم لهذه التقارير بصورةٍ دورية وبوسائل وآليات متنوّعة، منها اللقاءات والتواصل المباشر مع هذه المنظمات، أو متابعة وسائل الإعلام وحسابات المنظمات على منصات التواصل الاجتماعي ومواقعها الإلكترونية، وحول التحقّق من صحة هذه المعلومات، فيتم عقد لقاءات واجتماعات ثنائية بين الجانبين لمناقشتها.

ب- أثر تقارير منظمات المجتمع المدني على أداء مجلس النواب

المستجيبون/ات من البرلمانيات والبرلمانيين أكدوا بدورهم على الأثر الملموس للتقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني في تعزيز مستوى الرقابة والجانب التشريعي، ورفع مستوى أداء النواب، وهو ما أكده النائب ص.ع. "طبعًا ساهمت في رفع الأداء، فالنائب صاحب الأداء الضعيف كان لديه حافز ليقوم بجهد مضاعف، وأذكر هنا أن مركز راصد قدم تقارير إيجابية وواضحة لأداء النواب، ويبدو أن الشارع يراقب تقييم الأداء الذي يصدر عن المركز".

في المقابل لفت البعض إلى أن تأثير هذه التقارير لا يزال محدودًا وأن الناخبين/ات لا يطلعون عليها. وهو ما صرّح به النائب ز.ع بقوله: "التقارير ما زالت قاصرة ولا تغطي جوانب كثيرة، ولم تصل إلى عمق العمل البرلماني، حيث أنها أحيانًا تساوي من يعمل مع من لا يعمل ومن يحضر اللجان مع الغائب، وأعتقد أنها لم تستطع نقل دور النائب لناخبيه بشكل إيجابي".

وحول دور منظمات المجتمع المدني في تطوير الدور التشريعي والرقابي للبرلمان، فقد أبدى غالبية المستجيبين/ات موقفًا إيجابيًا حول دعم المنظمات للتشريع والرقابة البرلمانية، وذلك من خلال الجلسات الحوارية وورش العمل التي تعقدها بصورةٍ دورية مع أعضاء المجلس. النائب ب.م. قال إن "بعض النواب تنقصهم الخبرة، لذلك فإن ورشات العمل ساهمت في دعم هذا الدور وتمكين النواب أنفسهم وتعزيز ادائهم"، هنا رأى عدد من المستجيبين/ات أن هذا الدور لا يزال محدودًا جدًا، وهو ما أكده النائب ز.ع. بقوله، "إلى حد ما دعمت الدور البرلماني، لكن هذا الدعم محدود ويجب على المنظمات إعادة النظر بطريقة عملها في هذا الخصوص".

أما عن تأثير التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني على علاقة الناخبين/ات بأعضاء وعضوات البرلمان، فقد أجمعت الغالبية العظمى على عدم تأثير هذه التقارير على علاقتهم بناخابيهم، يعود ذلك لعدم اطلاع الناخبين/ات بشكلٍ كافٍ على التقارير، وهو ما أكده النائب م.ي، بقوله "لم تؤثر منظمات المجتمع المدني على العلاقة مع الناخبين، فالنائب عليه التواصل مع الناخبين بشكلٍ أساسي"، كما وافقه زميله ي. ش. في رأيه "لم تؤثر بشكل كبير حيث أن أغلب الناخبين لا تطلع بشكل كافي على تلك التقارير". في المقابل اعتبر النائب ص.ع. بأن تلك التقارير "نعم أثرت كثيرًا وخاصة أن الأردنيين لديهم وعي إيجابي".

وفيما يتعلق بدور منظمات المجتمع المدني في توسيع هوامش الحقوق والحريات العامة، فقد أجمع المستجيبون/ات على المساهمة المحدودة للمنظمات في تعزيز الحقوق والحريات العامة، وذلك من خلال برامجها ومشاريعها الهادفة إلى زيادة الوعي السياسي وتعزيز النهج الديموقراطي. في المقابل ثمة من يرى أن محاولات المنظمات لتوسيع هوامش الحرية وتعزيز الحريات العامة، تتعارض مع بعض الثوابت الاجتماعية، وهو ما أوضحه النائب ص.ع، "تسعى لتوسيع هامش الحريات بما يحقق أهدافها والتي يتعارض بعضها أحيانًا مع العادات والتقاليد والشرع".

وعن آلية وصول المعلومات الخاصة بعمل منظمات المجتمع المدني لأعضاء وعضوات المجلس، فقد أجمع المستجيبون/ات على متابعتهم للتقارير الصادرة عن المنظمات بشكل دوري، إما من خلال مواقعها الإلكترونية، أو وسائل الإعلام، أو أنها تصل إليهم عبر البريد الإلكتروني، جميعهم أكدوا قيامهم بالتحقّق من محتواها ومقارنته، وهو ما أكده النائب ز.ع. "أحيانًا تصل لي تقارير المنظمات المجتمع المدني وأطلع عليها وأحيانًا أسعى للحصول عليها وأتحقّق من كل المعلومات بآليات مختلفة".

## 5. موقف الحكومة والبرلمان من التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني

يتطلب الوصول للتمويل الأجنبي في الأردن إلى موافقة مسبقة من مجلس الوزراء، وهذا شرط يشكل تحدِ لإمكانية وصول منظمات المجتمع المدني للموارد بشكل كبير، لاسيما في ظل التمويل المحلي المحدود، وللمرجعية الواسعة المستند إليها في رفض الدعم الأجنبي، والصلاحيات التقديرية الكبيرة للمسؤولين عن إنفاذ القانون عند النظر في هذا الأمر[46]، كما وتواجه المنظمات بشكل عام عددًا من الإشكاليات المرتبطة في التمويل تتمثل في توجيه الدعم المالي بعض الأحيان نحو قضايا ومجالات تستهدفها الجهات المانحة وتفرضها على المنظمات بشكل غير مباشر أو دون وجود حاجة إليها في المجتمع، بالإضافة إلى إن الدعم المالي لا يضمن في غالب الأحيان استمرارية المشروعات بعد انتهاء المنحة، كما ويشكل أحيانًا علاقة تنافسية بين منظمات المجتمع المدني على مصادر التمويل، وهذا بدوره يؤثر سلبًا على طبيعة العلاقة فيما بينهما.[47]

وفيما يتعلق بآراء المستجيبين/ات من مؤسسات صنع القرار بوجوب حصول منظمات المجتمع المدني على الموافقات الرسمية للحصول على التمويل الأجنبي فإنها كانت متباينة، بين تأييده وأهميته ورفضه بشكلٍ مطلق. فالغالبية اعتبرت أن التمويل الأجنبي أصبح أمرًا واقعًا وهامًا للمنظمات لتنفيذ أنشطتها التنموية والتوعوية، الموظف الحكومي ر.ح. قال "نعم، وذلك لعدة أسباب منها أن الحكومة يجب عليها معرفة مخرجات عمل المنظمات من أجل الحفاظ على خصوصية المجتمع الأردني، وهنالك بعض المنظمات أهدافها وغاياتها لا تتوائم مع طبيعة المجتمع الأردني، وعلى الحكومة الاطلاع على أوجه إنفاق التمويل المخصّص لهذه المشاريع". بدوره قال النائب ب.م. أنه "مع التمويل الأجنبي حتى تستطيع المنظمات القيام بأنشطتها، لاسيما في ظل ضيق اليد الحكومي".

في المقابل، رفض عدد من المستجيبين/ات فكرة التمويل الأجنبي بصورةٍ مطلقة، تخوفًا من أهدافه وغاياته، النائب ف.ب. قال "لا أؤيد التمويل الأجنبي، لاسيما وأن جزءًا كبير من الجهات التي تقوم بالتمويل يكون لديها أهداف غير بريئة". كذلك قال النائب هـ.ز. "أغلب التمويل يكون لهدف معين، والخوف كل الخوف أن يكون الهدف هو العبث بالبنية المجتمعية الأردنية".

بعض المستجيبين/ات أجمعوا على أن الخلاف ليس حول وجود التمويل من عدمه، بل في أوجه صرفه وإنفاقه، فالتمويل الأجنبي يعد جزءًا من التعاون الدولي، لذلك من الضروري ضبطه ومراقبته وتوجيهه لما يخدم الأهداف التنموية والتوعوية في المجتمع. هنا لفت الموظف الحكومي م. ح. أن "التمويل الأجنبي مهم جدًا، لاسيما في دول العالم الثالث ولكن مع وجود بعض قيود محدّدة، وذلك لاتساع مجالات عمل المنظمات بالإضافة إلى أن بعض مبالغ التمويل تذهب لتغطية أفكار ونشاطات لا تتوافق مع المبادئ والدين ومع سياسية الدولة". بدوره قال النائب ع. ي. "بات التمويل الأجنبي جزءًا هامًا، وأصبح واقعًا وبالتالي لا أرى أني ضده مع التأكيد أنه يجب أن يكون لمصلحة الوطن وليس مصلحة أي طرف آخر".

وفيما يتعلق بآلية الموافقة على التمويل الأجنبي المقدم للجمعيات والشركات التي لا تهدف لتحقيق الربح والجمعيات والاتحادات التعاونية[48]، فقد أجمع المستجيبون/ات على أن الآلية المعتمدة حاليًا مناسبة وسهلة التطبيق وإجراءاتها سريعة التطبيق، الموظف الحكومي ع.خ. قال "الآلية الحالية ممتازة ولكنها بحاجة لتطوير من ناحية توحيد المرجعيات المرتبطة بالموافقات، والعمل على إنشاء آلية موحدة عبر نافذة واحدة تختص بالتمويل وإجراءاته، مع الأخذ بالاعتبار

---

[46] (مرجع سابق)، طوقان ودينو، تقرير واقع المجتمع المدني، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ص: 15، (2016)

[47] الحوسني، خالد، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة - جمعيات النفع العام - دراسة حالة، رسالة ماجستير، إشراف د. محمد القطاطشة، جامعة الشرق الأوسط، ص: 83-85، (2013)

[48] آلية الموافقة على التمويل الأجنبي المقدم للجمعيات والشركات التي لا تهدف لتحقيق الربح والجمعيات والاتحادات التعاونية، سجل الجمعيات 27 تموز 2020، متاح على الرابط: https://b.link/kcl534

الملاحظات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني". وهو ما أكده النائب ز.ع. "الآلية جيدة وأعتقد أنه يجب عدم التوسع في التضييق".

## 6. آليات بناء الثقة وتعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة والبرلمان

ترى بعض منظمات المجتمع المدني بأن الحكومة تسعى للسيطرة على القطاع واستمالته، ولا تسعى للمساعدة في نموه، بل إلى إضعافه، ويشجع سلوكها على بعثرة الموارد والطاقة في بعض الأحيان، ومن بين تلك الأمثلة إنشاء مؤسستين جديدتين في رئاسة الوزراء: لجنة المرأة والتي يتداخل عملها مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وكذلك وحدة حقوق الإنسان والتي تشبه مهمتها إلى حد كبير ما يقدمه المركز الوطني لحقوق الإنسان، وهذا بإمكانه تكوين إشارة واضحة على ضعف الثقة تجاه الحكومة والبرلمان من منظور منظمات المجتمع المدني.[49]

إن التشريعات التي تنظم عمل منظمات المجتمع المدني تنعكس على علاقتها بالحكومات المتعاقبة والبرلمان، وعلى فاعلية دورها، سواء من الناحية السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية، وإن الوصول لعلاقة متوازنة بينهما محكومة بإطار قانوني، مؤسّسي وقيّمي يتطلب إعادة صياغة العلاقة وفق أسس ترتكز على سيادة القانون ودولة المؤسسات، وتحقيق العدالة، لتشكل عنصرًا في عملية إصلاح الدولة وتدعيم لدور منظمات المجتمع المدني.[50]

وبالنظر إلى آراء المستجيبين/ات من الجهات الحكومية والبرلمان حول الآليات الواجب اتباعها لبناء الثقة وتعزيز التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، فقد تقاطعت حول ضرورة قيام كل طرف (المنظمات، الحكومة والبرلمان) بواجبه على أكمل وجه، واستمرار الحوار الصريح بين الطرفين بما يخدم المصلحة الوطنية العليا، مع التأكيد على أهمية وضوح مصادر تمويل المنظمات وغاياته.

الموظف الحكومي ع.خ. قال إن "من أهم الآليات التي تسهم في بناء الثقة وترسيخ الشفافية بين الطرفين، لاسيما من طرف منظمات المجتمع المدني، أن تكون هناك شراكة في طرح القضايا مع الحكومة وأن تكون هذه الشراكة حقيقية وأن يحافظ كل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني على أدوارهما دون التداخل في فيما بينهما". بدوره قال الموظف الحكومي أ.ر. "تعزيز الشفافية لدى منظمات المجتمع المدني والتزامها بسلامة التقارير المالية، وأن يكون الجانب المالي والإنفاق شفاف وواضح، والحكومة لا تتدخل بعمل المنظمات بل تقوم على التأكد من قيام المنظمات بدورها بشكل قانوني".

من جانبه، قال النائب ف.ب. "يجب معرفة دور مجلس النواب التشريعي والرقابي، ووضوح التمويل لبعض المنظمات وعدم التدخل في قضايا تمس الدين والعقيدة". ووافقه زميله ص.ع. حول أهمية "التواصل وتقديم المقترحات وفتح أبواب الحوار ومراعاة الاختلاف، وصولًا للتوافق الإيجابي".

وتكرّر التشكيك بمنظمات المجتمع المدني كذلك عند الحديث عن آليات تعزيز الثقة، حيث أوضح النائب م.ي. بالقول "أعتقد أن استطلاعات الرأي التي نشاهدها او نسمع عنها او تلك المتعلقة بأداء النواب فيها خلل بيّن، وبالتالي فأن هناك فجوة بين منظمات المجتمع المدني والبرلمان وهناك جفاء". وأيده بالرأي النائب ع.م. حول وجود تلك الفجوة، فيما قال

[49] (مرجع سابق)، طوقان ودينو، تقرير واقع المجتمع المدني، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ص: 39-39، (2016)

[50] (مرجع سابق)، أخو ارشيده والعيسى، اتجاهات أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو فاعلية دورها في عملية الإصلاح السياسي في الأردن، ص:14، (2018)

النائب هـ.ز. إن بناء الثقة يكون عبر "الشفافية والمصلحة العليا للوطن وعدم وجود أجندات خارجية وعدم العبث بالعادات والتقاليد".

## 6.1 التوصيات الحكومية والبرلمانية

خلصت الدراسة لمجموعة من التوصيات، المقدمة من قبل المستجيبين/ات، من الجهات الحكومية والبرلمان إلى منظمات المجتمع المدني، وهي على النحو التالي:

1. تطوير مهنية منظمات المجتمع المدني، بحيث تكون التقارير والأبحاث الصادرة عن عمل هذه المنظمات دقيقة وبعيدة عن أي أجندة سياسية، و تطوير آليات إعداد التقارير والدراسات عنها وفق احتياجات المجتمع، وبما يخدم تحقيق الأولويات الوطنية.

2. تعزيز شفافية منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالجانب المالي، والالتزام بسلامة التقارير المالية.

3. تعزيز شفافية منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بإصداراتها من تقارير وأبحاث، بحيث لا يتم إرسالها إلى الجهات المانحة او المؤسسات الدولية، سواءًا في الأردن او خارج الأردن دون نشرها على المستوى المحلي من خلال إرسالها لصناع القرار وأصحاب المصلحة المحليين ونشرها في وسائل الإعلام الأردنية.

4. تعزيز حوكمة منظمات المجتمع المدني لتنسجم والمبادئ التي تطرحها، لاسيما فيما يتعلق بالشفافية والمحاسبية وسيادة القانون، ومراعاة حقوق الإنسان وحقوق العاملين فيها.

5. مراعاة الأولويات، لاسيما فيما يتعلق الأمر بحقوق المرأة والأسرة وذوي الإعاقة، حيث يتم إعطاء هذه القضايا الأولوية وعلى رأس القائمة من حيث الاهتمام، المتابع وحجم التمويل.

6. على منظمات المجتمع المدني أن توسع دائرة تفاعلها مع البرلمان والحكومة حتى تتاح الفرصة لهم بالإطلاع على أهمية نشاطاتهم وتأثيرها على المجتمع، وهذا يمكن أن يساهم في تعزيز التشاركية مع المجتمع المدني.

7. تطوير وتنشيط الجانب الإعلامي لمنظمات المجتمع المدني، بهدف التعريف بالأعمال التي تقوم بها.

8. الشراكة في طرح القضايا مع الحكومة والبرلمان، وأن تكون هذه الشراكة حقيقية وتحافظ على أدوار كل طرف.

9. عمل منظمات المجتمع المدني على القضايا وفق تخصّصها، ومع الجهة الحكومية المختصة في ذات المجال.

10. تخصيص دعم مالي ضمن الموازنة العامة للدولة، لدعم منظمات المجتمع المدني الفاعلة، وتعزيز عملها وفق نظام خاص.
11. ضرورة تطوير آليات العمل الجماعي المنظم لمنظمات المجتمع المدني من خلال الائتلافات والتحالفات لتسهيل التعامل معها، وتعزيز موقفها في ملفات كسب التأييد التي تعمل عليها.

## 7. موقف منظمات المجتمع المدني من المخرجات الحكومية والبرلمانية

تباينت مخرجات جلسة التحقّق المخصّصة لمنظمات المجتمع المدني الأردنية، ما بين عدد من النقاط المتفق عليها، وما بين نقاط يتضح جليًا الخلاف حولها، وجاءت على النحو الآتي:

### 7.1 أبرز نقاط التوافق

اجمع المشاركون/ات في جلسة التحقّق بالموافقة على مخرجات الدراسة التي تناولت الدور الحيوي والهام الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني، وأنها تعتبر من الأركان الرئيسية في المجتمع الأردني، على الصعيد التنموي والخيري والحقوقي والخدماتي والسياسي، وحول أنها تتحمل أعباء كثيرة عن الحكومة وخاصة تلك المنظمات التي تعنى بالفئات المهمّشة كالنساء والشباب والأطفال وذوي الإعاقة والأقل حظًا، وأكدوا حقيقة أنها أصبحت رديفًا هامًا للحكومة، وأنه وفقًا لهذه الأدوار الهامة التي تقوم بها من الواجب أن تتوافر المساحات لتعزيز العمل التشاركي ما بينها وبين الحكومة والبرلمان.

كما كان هناك اتفاق من الجميع على ما أشار إليه بعض المستجيبون/ات من الحكومة والبرلمان حول عدم وجود قنوات اتصال ما بينهم وبين منظمات المجتمع المدني وأنهم غير مشركين في عملية صنع القرار ولهم دور غير واضح، حيث أشار المشاركون/ات من منظمات المجتمع المدني أن المساحة المتاحة لمنظمات المجتمع المدني مبهمة، وهم بحاجة إلى إطار يحدد العلاقة ما بينهم وبين الحكومة والبرلمان، وأن عدم وضوح قنوات الاتصال والمساحة المتاحة لهم يترتب عليه ممارسات حكومية او برلمانية تستند على مبدأ "الشخصنة"، أو النظر إلى منظمات المجتمع المدني كمنافسين لهم، أو خشية المجتمع المدني من الانتساب والمشاركة مع بعض المنظمات، بالإضافة إلى أن ذلك يسمح للبعض في شيطنة منظمات المجتمع المدني. لذلك اتفقوا على أهمية وجود إطار قانوني مرجعي لعمل منظمات المجتمع المدني، وفق تصنيفات تتلائم مع حجم وطبيعة عمل تلك المنظمات، ويمنح المنظمات فرصة المشاركة في صنع القرار، عبر مقاعد لممثلين عنها في بعض المجالس التنفيذية او مجالس المحافظات.

واتفق المشاركون/ات في جلسة التحقق حول أهمية تعزيز شفافية منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالجانب المالي، وشفافية مخرجات أعمالها من تقارير ودراسات بحيث لا يتم إرسالها إلى دول أخرى او إلى الجهات المانحة والمؤسسات الدولية دون نشرها في الإعلام الأردني، وأكدوا أنها كذلك إحدى الدواعي الهامة لوجود إطار مرجعي يوضح عمل منظمات المجتمع المدني في الأردن.

### 7.2 أبرز نقاط الخلاف

اختلف المشاركون/ات في الجلسة مع تلك المخرجات التي أشارت إلى اعتبار بعض منظمات المجتمع المدني غير فاعلة بالمجمل، واعتبارها مصدرًا محتملًا للخطر ما سيتدعي ضرورة إخضاعها لقبضة محكمة من الرقابة والسيطرة، حيث أكدوا أن هذه الرؤية قاصرة وظالمة، في مقابل ما تقوم به هذه المؤسسات من دورٍ واسعٍ وهام وحيوي من خلال أنشطتها التنموية والثقافية والتدريبية التي تقدمها، وذلك من حيث التقارير والدراسات التي تعمل عليها والتي لها دور إيجابي في تطوير السياسات ورفع الأداء الحكومي، وتعزيز التماسك المجتمعي، كما أشار البعض أن منظمات المجتمع المدني

أصبحت تقوم تضطلع بأدوار ليست من اختصاصها، نتيجة حاجة المجتمع الأردني ومتطلباته وغياب بعض الجهات الحكومية صاحبة المسؤولية والاختصاص.
وحول أنها "مصدر محتمل للخطر" فقد أكد المشاركون/ات في الجلسة، أن منظمات المجتمع المدني تعمل وفق التشريعات الأردنية، وأن أي مخالفة من قبلها فإنها تُحاسب عليها، بل إن الواقع الحالي يشهد تضييق من عدة جوانب، حيث أشار البعض إلى أن "أصبح من الواجب علينا إثبات وطنية منظماتنا قبل عملنا في محافظاتنا، وإلا سوف يتم التضييق علينا عند طلب الحصول على موافقات لعملنا، وكأنّنا نعمل خارج إطار القانون"، وأجمع المشاركون/ات في الجلسة تأكيدهم على أن منظمات المجتمع المدني "ترصد ولا تترصد"، وتسعى نحو تنمية المجتمع وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، وهي بتقاريرها تسعى إلى توفير المعرفة والبيانات للمساهمة في تطوير الأداء الحكومي والبرلماني، وتعزيز الوعي المجتمعي.

ومن جانب أخر اختلف المشاركون/ات في جلسة التحقّق حول الإجماع الحاصل على سهولة إجراءات الحصول على تمويل، فقد اوضحوا أنها ما زالت إجراءات غير شفافة، وغير محدّدة بأطر زمنية، وتفتقد في بعض مراحلها للعدالة، لذلك من المهم وجود إطار شفاف وعادل يحدّد هذا الأمر، واختلفوا كذلك مع من يعارض التمويل الأجنبي، حيث أوضح المشاركون/ات أن هذه المنظمات لا يمكنها العمل والاستمرار بدون وجود ممول، لاسيما في ظل إطار قانوني غير واضح ولا يدعم استثمار منظمات المجتمع المدني لتحقيق استدامتها، وكذلك فإنه لا يوجد بديل لمنظمات المجتمع المدني للحصول على تمويل خارجي، إذ أن التمويل الداخلي نادر الحدوث، كما أن الحكومة لا تخصّص ضمن ميزانيتها أي دعم مالي لمنظمات المجتمع المدني.

## 8. التوصيات العامة

ختامًا خلص فريق عمل الدراسة لمجموعة من التوصيات العامة، جاءت بعد البحث النظري وتحليل مخرجات المقابلات مع البرلمانيات والبرلمانيين، والموظفات والموظفين الحكوميين، وبعد تنفيذ جلسة تحقق للمخرجات الأولية للدراسة مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني،

1. وضع إطار قانوني مرجعي بالتشارك مع منظمات المجتمع المدني ينظم عمل منظمات المجتمع المدني، ويحدد ماهيتها، والعمل على تصنيفها مع مراعاة حجم وطبيعة عمل كل منظمة، ويحدد مرجعية تنظيمية واحدة تتبع لها جميع المنظمات.
2. تجويد التشريعات الأردنية لتعزيز العلاقة التشاركية بين منظمات المجتمع المدني، والحكومة والبرلمان، وتعزيز مشاركتها في صنع القرار أيضًا.
3. تجويد التشريعات المرتبطة بعمل منظمات المجتمع المدني من حيث تعزيز شفافية عمل المنظمات والحاكمية الرشيدة لها، دون المساس بآليات باستقلال وعمل المنظمات.
4. وضع إطار مرجعي شفاف مرتبط بأطر زمنية محدّدة ومعايير تتضمن العدالة والنزاهة لإجراءات الحصول على الموافقة للتمويل الأجنبي.
5. تجويد التشريعات الضريبية بحيث تعزّز من العمل المجتمعي، وتحقّق دعم لمنظمات المجتمع المدني من قبل القطاع الخاص.
6. وضع مدونة سلوك طوعية ما بين منظمات المجتمع المدني، لتعزيز الشفافية والحاكمية الرشيدة في عملها.
7. توفير السُبل التي تمكن منظمات المجتمع المدني بالاستعانة في الموارد المحلية والجمعيات التابعة للمؤسسات الحكومية عند تنفيذ النشاطات، وتنفيذ مبدأ الكلف المنخفضة، عوضاً عن الإنفاق المبالغ فيه نحو بعض النشاطات مما يعطي انطباعاً سلبياً عن آلية إدارة التمويل، وطرق صرفها في هذه المنظمات.

8. تعزيز تفاعل وتعاون منظمات المجتمع المدني فيما بينها، من خلال إنشاء ائتلافات او تنفيذ مشاريع مشتركة، بهدف المساهمة في تحقيق الأولويات الوطنية، وتبادل الخبرات فيما بينها.

# الختام

ملحق 1: قائمة المقابلات مع المستجيبون/ات من الجهات الحكومية

| الرقم | المستجيب/ة | الجهة |
|---|---|---|
| 1 | ابراهيم الرمامنة | ديوان التشريع والرأي |
| 2 | شذى الشريدة | ديوان التشريع والرأي |
| 3 | مها الطويل | وزارة الصناعة والتجارة |
| 4 | كفاية حمادة | وزارة الصناعة والتجارة |
| 5 | محمود الحايك | وزارة التنمية الاجتماعية |
| 6 | عطاالله العبيسات | وزارة التنمية الاجتماعية |
| 7 | علي الخوالدة | وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية |
| 8 | رعد الحسنات | وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية |

ملحق 2: قائمة الأشخاص المشاركون/ات في جلسة التحقق المخصصة للمجتمع المدني

| الرقم | الاسم | الجهة |
|---|---|---|
| 1 | ياسمين الزعبي | جمعية أردن العطاء الخيرية |
| 2 | عمر الجراح | مركز الأمان للاستشارات وحقوق الإنسان |
| 3 | محمود الصبيحات | نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني |
| 4 | معاذ المومني | محامون بلا حدود |
| 5 | زكريا بني عامر | مركز الحياة-راصد |
| 6 | اشرف الفريحات | جمعية المستقبل لحماية البيئة والتنمية المستدامة |
| 7 | علي أعمر | جمعية الإبداع والتحدي |
| 8 | سارة عرب | جمعية الإبداع والتحدي |
| 9 | اسيا ياغي | جميعة انا إنسان |
| 10 | رانيا الكوز | جمعية بناة اليرموك الخيرية |
| 11 | عامر بني عامر | مركز الحياة-راصد |
| 12 | عمرو النوايسة | مركز الحياة-راصد |
| 13 | آمال شابسوغ | الجمعية الشيشانية للنساء |
| 14 | ختام الجبور | جمعية البادية الخضراء الخيرية |
| 15 | انعام عكيلة | جمعية الإبداع والتحدي |
| 16 | زينب ابو الليمون | جمعية زهرة الليمون الخيرية |
| 17 | نجاح العزة | مراكز البرامج النسائية |
| 18 | إبراهيم الكردي | مركز الحياة-راصد |
| 19 | ميرفث العبادي | جمعية نور المشرق الخيرية |
| 20 | علي الصعوب | الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية |
| 21 | عبد الرحمن الملاحمة | جمعية زحوم الخيرية |

| | | |
|---|---|---|
| 22 | هادا السواعير | جمعية كلنا الأردن الخيرية |
| 23 | عبد الحي الرماضين | منتدى اليقطة |
| 24 | عدي بريك | مركز الحياة-راصد |
| 25 | عامر ابو دلو | مركز نحن ننهض للتنمية المستدامة |

## ملحق 3: اسئلة المقابلات مع البرلمانيات والبرلمانيين

| الرقم | السؤال |
|---|---|
| 1 | ما هي انطباعاتك عن منظمات المجتمع المدني في الأردن؟ |
| 2 | اما هي برأيك أهم نقاط الخلاف بين النواب والنائبات ومنظمات المجتمع المدني؟ |
| 3 | ابرأيك هل رفعت تقارير مراقبة الأداء البرلماني من مستوى الرقابة والجانب التشريعي؟ وهل استطاعت تقارير مراقبة اداء النواب الوصول إلى الناخبين وتعريفهم بأداء نوابهم؟ |
| 4 | اهل دعمت منظمات المجتمع المدني الدور التشريعي والرقابي للبرلمان؟ (نعم / لا) / (كيف؟) |
| 5 | اهل أثرت تقارير الأداء الرقابي الصادرة عن منظمات المجتمع المدني على علاقة النواب بالناخبين؟ (نعم / لا) / (كيف؟) |
| 6 | ما هي برأيك الآليات التي يمكن أن تبني الثقة بين النواب والمجتمع المدني دون المساس بأدوارهما وتؤدي إلى التعاون بينهما؟ |
| 7 | هل تعتقد أن منظمات المجتمع المدني يجب تحصل على الموافقات الرسمية على التمويل الأجنبي وتنفيذ الأنشطة الميدانية؟ * إذا كان الجواب نعم. ما رأيك بهذه الآلية؟ |
| 8 | ما رأيك في التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني؟ |
| 9 | ما رأيك في آلية الموافقة للحصول على التمويل الأجنبي؟ |
| 10 | اهل تلعب منظمة المجتمع المدني دورًا في تنمية المجتمع المحلي؟ كيف تقيم هذا الدور؟ |
| 11 | هل تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا في توسيع هوامش الحريات والحقوق العامة؟ |
| 12 | كيف تتلقى المعلومات الخاصة بعمل منظمات المجتمع المدني؟ هل تتحقق من المعلومات التي تصلك؟ |

ملحق 4: اسئلة المقابلات مع الموظفات والموظفين من الدوائر الحكومية

| الرقم | السؤال |
|---|---|
| 1 | ما هي انطباعاتك عن منظمات المجتمع المدني في الأردن؟ |
| 2 | ما هي برأيك أهم نقاط الخلاف بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني؟ |
| 3 | برأيك هل رفعت تقارير مراقبة الأداء الحكومي من مستوى تنفيذ الالتزامات الحكومية؟ وهل ساهمت بتعزيز الشفافية الحكومية؟ |
| 4 | هل دعمت منظمات المجتمع المدني تعزيز وتطوير الاداء الحكومي ؟ (نعم / لا) / (كيف؟) |
| 5 | هل أثرت تقارير الأداء الحكومي من منظمات المجتمع المدني على علاقة المواطنين بالحكومة ؟ (نعم / لا) / (كيف؟) |
| 6 | ما هي برأيك الآليات التي يمكن أن تبني الثقة بين الحكومة والمجتمع المدني دون المساس بأدوارهما وتؤدي إلى التعاون بينهما؟ |
| 7 | هل تعتقد أن منظمات المجتمع المدني يجب تحصل على الموافقات الرسمية على التمويل الأجنبي وتنفيذ الأنشطة الميدانية؟ * إذا كان الجواب نعم. ما رأيك بهذه الآلية؟ |
| 8 | ما رأيك في التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني؟ |
| 9 | ما رأيك في آلية الموافقة للحصول على التمويل الأجنبي؟ |
| 10 | هل تلعب منظمة المجتمع المدني دورًا في تنمية المجتمع المحلي؟ كيف تقيم هذا الدور؟ |
| 11 | هل تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا في توسيع هوامش الحريات والحقوق العامة؟ |
| 12 | كيف تتلقى المعلومات الخاصة بعمل منظمات المجتمع المدني؟ هل تتحقق من المعلومات التي تصلك؟ |